Ontario

# بيان صحفي

**وزارة العدل**

**للنشر العاجل**
**20 فبراير 2006**

## حكومة أونتاريو تقوم بتحديث نظام حقوق الإنسان

*الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين هو الهدف من وراء التغييرات المقترحة*

تورونتو- صرح المدعي العام مايكل براينت اليوم أن الهدف من وراء التغييرات المقترحة من جانب حكومة ماكجينتي يتمثل في توفير نظام أقدر وأسرع وأكثر فعالية للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان بما يرتقي بالخدمات المقدمة للمواطنين.

وقال براينت "إننا نود خدمة الموطنين بطريقة أفضل من ذي قبل من خلال تحديث نظام حقوق الإنسان المعمول به في أونتاريو". وأردف قائلاً "إننا نود تحسين عملية تقديم الشكاوى وتحسين مستوى الاستجابة والتعامل مع قضايا حقوق الإنسان التي تتسم بالتعقيد والتي تؤثر على الأفراد والجماعات. ويتمثل هدفنا في تحسين وتعزيز وتفعيل وتطوير وتنفيذ حقوق الإنسان على أرض الواقع."

وقد بدأ العمل بالنظام الحالي لحقوق الإنسان، والذي يتكون من لجنة أونتاريو لحقوق الإنسان ومحكمة حقوق الإنسان في أونتاريو، عام 1962 وذلك لتطبيق قانون أونتاريو لحقوق الإنسان، وهو أول قانون من نوعه في كندا.
واللجنة عبارة عن هيئة مستقلة، مسؤولة أمام السلطة التشريعية من خلال المدعي العام. وتقوم اللجنة حالياً ببعض أعمال التعليم العام والبحوث، وهي تتلقى الشكاوى وتقوم بتسويتها والتحقيق فيها. وتتولى المحكمة النظر في القضايا المحالة إليها من اللجنة وإصدار الأحكام فيها.

في إطار النموذج الجديد المقترح إدخاله على التشريع والمزمع إصداره في وقت لاحق هذا الربيع، فإن دور اللجنة سيرتكز على الارتقاء بوضع حقوق الإنسان ومنع التمييز من خلال إجراءات استباقية، مثل التعليم العام، والبحث والرصد، وذلك لمواجهة التمييز في جميع أرجاء الإقليم. وسوف تقوم الحكومة أيضاً بإنشاء أمانة لمناهضة التمييز العنصري باللجنة. وذلك لتقديم التوصيات والمشورة لرئيس المفوضين حول البحوث والسياسات المتبعة لمناهضة التمييز العنصري.

وسيكون للجنة القدرة على رفع الشكوى بنفسها أمام المحكمة أو التدخل في شكاوى أخرى. وفي نفس الوقت فإن المحكمة ستوفر طريقة عصرية، وبسيطة وفعالة لحل النزاعات من خلال السماح للأفراد أو الجماعات برفع الدعاوى أمام المحكمة مباشرة.

.../2

وقد قالت باربارا هول، رئيس مفوضي لجنة أونتاريو لحقوق الإنسان أنه "لطالما دعت اللجنة، على الرغم من النجاح الملحوظ الذي أحرزته، إلى إحداث تغيير يستهدف الإسراع من وتيرة عملية تقديم الشكاوى وتحسين مستوى نشر ثقافة حقوق الإنسان التي تحول دون وجود تمييز في الوظائف، والإسكان، والخدمات". وأضافت قائلة: "سوف نعمل مع الحكومة على بناء نظام مستحدث يحقق هذه الأهداف ويحافظ على المركز الريادي الدولي لإقليم أونتاريو في حقوق الإنسان"

وقال ميشيل جوتيي، رئيس محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو أن "حقوق الإنسان من الحقوق الأساسية، ومن الهام أن يتوفر لجميع مواطني إقليم أونتاريو اللجوء في الوقت المناسب إلى نظام عادل وشفاف للتنفيذ وحل النزاعات"، وأضاف قائلاً: "لقد كان الكثيرون يسعون إلى إحداث التغيير منذ وقت طويل وبصفتي رئيساً للمحكمة فإنه يسعدني المساعدة في تنفيذ هذه التغييرات والمساعدة في وضع القواعد والإجراءات التي تشجع الأهداف الهامة للقانون."

وقالت كاثي ليرد، مديرة مركز الدفاع عن مستأجري أونتاريو: "يسعدنا أن تقوم الحكومة بإدخال هذه التغييرات الهامة على النظام"، وأضافت "هذه التغييرات كانت مطلوبة من زمن طويل، حيث أن نظام حقوق الإنسان القادر على نشر مزيد من التسامح ويتعامل بفعالية أكبر مع انتهاكات حقوق الإنسان سيضمن معاملة مواطني إقليم أونتاريو بوقار واحترام"

وقال براينت: "يتمثل هدفنا في ضمان المحافظة على المركز الريادي الدولي لأونتاريو في تعزيز حقوق الإنسان وتحسين مستوى التعامل مع العدالة بالنسبة لمن يتعرضون للتمييز."

- 30 -

جهات الاتصال:

جريج كرونيي "Greg Crone"
مكتب الوزير
(416) 326-1785

بريندان كرولي "Brendan Crawley"
فرع الاتصالات
(416) 326-2210

www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca

الاستعلامات العامة عبر الهاتف :416-326-2220 أو 1-800-518-7901

يمكن لضعاف البصر الاتصال بأرقام الهواتف المذكورة أعلاه
للاستماع إلى نص هذا المستند

الهاتف النصي: 416-326-4012

جاري ترجمة هذا المستند إلى 14 لغة
وستنشر هذه الترجمات على الرابط التالي: www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca.